

# المساواة الآن

عالم عادل للنساء والفتيات.

## الكويت: منح المرأة حقوق مواطنة على قدم المساواة مع الرجل بموجب قانون الجنسية الكويتي

أنا امرأة كويتية. تزوجت في عام 1985 من رجل يحمل الجنسية الكندية. وكان زوجي يعمل في القوات المسلحة الكويتية وشارك في حرب الخليج. لدي أربعة أطفال ولدوا، وترعرعوا ودرسوا جميعهم في الكويت ولم يعرفوا أي بلد آخر ويعتقدون بأن الكويت هو وطنهم الأم.

"في عام 1997، أصبح زوجي عاطلاً عن العمل بسبب سياسة تكويت الوظائف، لاسيما بعد حرب الخليج. فاضطر الى مغادرة الكويت والعودة إلى كندا".

"على مدى السنوات الثلاث التي تلت ذلك، كنت المعيلة الوحيد لأسرتي. ولم أحصل على أي دعم مالي من الحكومة الكويتية، بما في ذلك المساعدة في دفع إيجار المنزل ونفقات أطفالتي اليومية، لمجرد أن زوجي لم يكن مواطناً كويتياً وبالتالي أطفالتي لم يكونوا يُعتبرون مواطنون كويتيون. وفي نهاية المطاف، بدأ وضعي المالي وصحتي النفسية في التدهور لذا قررت المغادرة مع أطفالتي الأربعة والهجرة إلى كندا للعيش مع زوجي.

"بعد ثماني سنوات من العيش في كندا، حصل أطفالتي على الجنسية الكندية وقرروا البقاء هناك بشكل دائم. وشعروا بأنه بإمكانهم العيش بكرامة وبدون قيود فيما يتعلق بإيجاد عمل مناسب، وهو الوضع الذي واجهوه في الكويت لأنهم يفتقرون إلى الجنسية الكويتية.

"استقرت عائلتي الآن في كندا، بعد أن كانت تشعر بأن وطنها الأم هو الكويت. هذا الوضع خلق الكثير من التوتر بيني وبين زوجي، حيث كنت انتقل بين كندا والكويت، وطني الأم. وفي النهاية المطاف أدى هذا إلى طلاقنا".

"أنا حالياً عمري 56 سنة، مطلقة ومريضة بالسرطان واعيش لوحدي في الكويت. وأشعر بوحدة شديدة بدون أطفالتي من حولي وبدون وجود أحد يعتني بي".

"لو كنت قادرة على منح جنسيتي إلى أطفالتي وزوجي، لكننا الآن نعيش مع بعضنا البعض في الكويت، وطننا الأم، ولم أكن لأعيش هذه الحياة البائسة".

هذا مثال واحد فقط على المعاناة التي تتحملها آلاف النساء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين. حيث يميز قانون الجنسية الكويتي ضد المرأة، ويمنعها من نقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها ويجعلهم غير قادرين على

الحصول على الخدمات المقدمة من قبل الدولة مثل الصحة والتعليم. إن التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية هو أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الجنسية في المنطقة، بالإضافة إلى تسببه في عدد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

ومنظمة المساواة الآن، وهي احد الأعضاء المؤسسين للجنة التوجيهية للحملة العالمية لحقوق متساوية في الجنسية، وشريكنا، لجنة كويتيات بلا حدود، يحثان الكويت على تعديل قانون الجنسية بشكل شامل من أجل الإيفاء التزامها بالدستور، والامتثال لواجباتها والتزاماتها القانونية الدولية، بما في ذلك الهدف 10-3 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015، والتي تدعو جميع الحكومات الى "ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد" ...

يرجى حث الكويت على النظر في مشاريع القوانين المقترحة وتعزيزها للقضاء على جميع أشكال التمييز القائمة على أساس الجنس في قانون الجنسية.

ويجب توجيه الرسائل إلى:

صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح  
الديوان الأميري،  
قصر السيف - مبنى 100  
الكويت

بريد الكتروني: [amirsoffice@da.gov.kw](mailto:amirsoffice@da.gov.kw), [info@ad.gov.kw](mailto:info@ad.gov.kw)  
فاكس: +965 224 30559

سعادة رئيس الوزراء  
سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح  
البريد الإلكتروني: [info@cmgs.gov.kw](mailto:info@cmgs.gov.kw)

رئيس مجلس الأمة  
السيد مرزوق علي الغانم  
البريد الإلكتروني: [media@kna.kw](mailto:media@kna.kw)

لمعرفة المزيد عن قانون الجنسية الكويتي (صفحة منفصلة):

لا يعترف قانون الجنسية الكويتي لعام 1959 بحق المرأة الكويتية في منح جنسيتها إلى زوجها واطفالها غير الكويتيين مثلها مثل الرجال الكويتيين. وتنص المادة 2 من القانون على أنه "يكون كويتياً كل من ولد، في

الكويت أو في الخارج، لأب كويتي". وسبق أن سلطت منظمة المساواة الآن الضوء على أمثلة عن التمييز الجنسي في قانون الجنسية الكويتي في تقريرها، "[الدولة التي نحن فيها: إنهاء التمييز الجنسي في قوانين الجنسية](#)"، بما في ذلك:

- I. لا تستطيع المرأة الكويتية المتزوجة وغير المتزوجة أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها المولودين في الكويت أو في الخارج مثلها مثل الرجل؛
- II. في حال تغيرت جنسية الأب، قد يتوقف أطفاله عن كونهم مواطنين دون اعتبار لجنسية الأم؛ و
- III. لا يمكن للمرأة المتزوجة أن تمنح جنسيتها لزوجها الأجنبي مثلها مثل الرجل المتزوج.

تم تقديم العديد من المقترحات التشريعية إلى مجلس الأمة الكويتي لتعديل المادة 2 من قانون الجنسية. في عام 2017، قدم عضوان في مجلس الأمة وهما الحميدي السبيعي و د.خليل عبدالله أبل مقترحا لتعديل المادة 2 من القانون بحيث تنص على "يكون كويتياً كل من ولد، في الكويت أو في الخارج، لأب أو أم كويتية"<sup>1</sup>. والمقترح التشريعي الآخر يمنح أطفال الكويتيات المتزوجات من غير المواطنين حق اكتساب الجنسية لدى بلوغهم سن 21، مع بعض الشروط المسبقة بما في ذلك الإقامة في الكويت حتى بلوغ سن الرشد. وكلا المقترحين لا زال عالقيين في مجلس الأمة.

قانون الجنسية الكويتي، يحرم المرأة من حق المساواة مع الرجل من حيث الجنسية، ويقوّض وضع المرأة كمواطن متساوٍ ويتناقض مع الدستور الكويتي الذي ينص في المادة 29 على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"، والمادة 7 "العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين". كما يتناقض قانون الجنسية مع العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الكويت، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) واتفاقية حقوق الطفل (CRC).

في تشرين ثاني/نوفمبر 2017، أعلنت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهي هيئة الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس للكويت بأنها.

"اللجنة لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار التمييز بين المرأة والرجل في قانون الجنسية لعام 1959، وحرمان المرأة من حق اكتساب الجنسية وتغييرها والإحتفاظ بها ونقلها. وتلاحظ اللجنة على وجه الخصوص ما لهذا القانون من أثر محف في حق الكويتيات المتزوجات بغير الكويتيين، إذ لا يمكنهن منح جنسيتهم إلى أزواجهن أو أبنائهن، الذين يقصون بالتالي من المشاركة السياسية ولا يتمتعون بكامل الفرص في التعليم والعمل والسكن العمومي"<sup>2</sup>.

**"وتوصي اللجنة الدولة الطرف بتعديل قانونها للجنسية للاعتراف بحق النساء الكويتيات في نقل جنسيتها لأزواجهن غير الكويتيين ولأبنائهن على قدم المساواة مع الرجال الكويتيين، وإزالة الحواجز التي تواجهها**

<sup>1</sup> باللغة العربية: <https://raqib50.s3.amazonaws.com/uploads/suggestion/file/1615/46.pdf>

<sup>2</sup> [https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fKWT%2fCO%2f5&Lang=en](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fKWT%2fCO%2f5&Lang=en)

**الكويتيات المتزوجات بغير الكويتيين في الحصول على السكن العمومي**".<sup>3</sup> وبالمثل، فإن لجنة القضاء على التمييز العنصري، في الملاحظات الختامية للكويت الصادرة في أيلول/سبتمبر 2017، "تكرر اللجنة توصيتها (انظر CERD/C/KWT/CO/15-20، الفقرة ١٨) بأن تعدل الدولة الطرف قانون الجنسية لتمكين المرأة الكويتية المتزوجة بأجنبي من نقل جنسيتها إلى أبنائها وزوجها على قدم المساواة مع الرجل الكويتي".

كما حثت لجنة حقوق الطفل فضلا عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الكويت على ضمان المساواة بين الجنسين في قانون الجنسية لعام 1959 وعلى إجراء مراجعة شاملة لجميع القوانين القائمة التي تؤثر على المساواة بين الجنسين.